أكد أنها من المتوقع أن تبدأ خلال الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر

الرفاعي: يحق للطالب المستجد المنسحب من الدراسة التقدم للفصل الدراسي الثاني

أعلن عميد القبول والتسجيل بجامعة الكويت د. مثنى طالب الرفاعي أن عملية القبول الجامعي للفصل الثاني 2013/2012 من المتوقع أن تبدأ خلال الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر 2012 في ضوء تحديد موعد اختبارات القدرات الأكاديمية وإعلان نتائجها وذلك حتى يتسنى البت في قبول الطلبة المتقدمين إلى الكليات التي تتخذ المعدل المكافئ كمعيار للقبول فيها.

وأوضح الرفاعي أنه يجوز للطلبة المقبولين في الجامعة للفصل الثاني 2013/2012 أداء اختبارات القدرات الأكاديمية لكونهم غير مقيدين في جامعة الكويت حتى الآن، ومن ثم يحق للطلبة الكويتيين وأبناء الكويتيات فقط تعديل رغباتهم إذا حققوا المعدل المكافئ المطلوب والمعلن ضمن النسب الدنيا للقبول في الجامعة للفصل الثاني 2013/2012.

وعن الطلبة المستجدين بالجامعة للفصل الأول 2013/2012، أفاد الدكتور مثنى الرفاعي بأن النسب الدنيا المعلنة هي التي ستطبق للفصل الثاني فعليا وأنه يحق للطالب المقبول في الجامعة للفصل الأول 2013/2012 «دفعة 2012» والذي انسحب من الدراسة بالجامعة قبل يوم 2012/10/18 التنافس على مقاعد الفصل الثاني في ضوء هذه النسب وفقا لآلية القبول التي ستعلن فيما بعد، علما بأنه في هذه الحالة يحق له أداء اختبارات القدرات الأكاديمية.

مثنى الرفاعي

يجوز للطلبة المقبولين في الفصل الثاني أداء اختبارات القدرات الأكاديمية لكونهم غير مقيدين بالجامعة حتى الآن

وقد أكد د. الرفاعي في نهاية تصريحه على أنه لا يحق للطالب المقبول في الجامعة للفصل الأول الحالي والمستمر في الدراسة التقدم بطلب تعديل قبوله في الفصل الثاني 2013/2012.

الحدود الدنيا للقبول في جامعة الكويت للفصل الدراسي الثاني 2012 – 2013

الكلية	الحد الأدنى للقبول	
كليات تعتمد على نسبة الثانوية كأساس للقبول فيها		
الآداب	78	
الشريعة	78	
العلوم الاجتماعية	81.17	
التربية		
تربية / تخصصات علمية	84.33	
تربية / تخصصات أدبية	84.37	
العلوم		
علوم بيولوجية	71.78	
علوم رياضية وطبيعية	70	
كليات تعتمد على المعدل المكافئ كأساس للقبول فيها		
العلوم الإدارية	علمي	أدبي
	69015	72
البنات الجامعية	49	
العلوم / علوم الحاسب	63.70	
الهندسة – تخصصات أخرى	81.42	

الحدود الدنيا المذكورة هي المعدل المكافئ الذي يحتسب وفقا لنسبة الشهادة الثانوية ونتائج اختبارات القدرات الأكاديمية.

فريحة الأحمد استقبلت الملحق الثقافي بالسفارة الإيرانية

الشيخة فريحة أثناء استقبالها د. عباس يار

استقبلت الشيخة فريحة الأحمد الجابر الصباح رئيسة الجمعية الكويتية للأسرة المنالية في مكتبها الخاص الملحق الثقافي بالسفارة الإيرانية الدكتور عباس خامة يار في زيارة تعارف وقام بلقاء معاليها و مباحثتها في بعض المواضيع الخاصة من الأسرة الكويتية و الأيرانية.

إيمانا بأن التقدم لا يكون إلا بالعلم و التكنولوجيا

بوحمدي: المعهد الصناعي يدشن مبادرة «معهد بلا ورق»

محمد بوحمدي

صرح مدير المعهد الصناعي – الشويخ م.محمد بوحمدي أنه تم تدشين المعهد كانطلاقة جديدة في عالم التكنولوجيا و هي مبادرة «معهد بلا ورق» إيمانا بأن التقدم لا يكون إلا بالعلم و التكنولوجيا و هي بمقتضاها استخدام المراسلات الالكترونية بين مدير المعهد و كافة الأقسام و كذلك بين المدربين و الإداريين مع الإدارة بجميع الأنشطة مثل البريد الصادر و البريد الوارد و الاستئذان والإجازة بأنواعها جميع المعاملات داخل المعهد و يكون لمدير المعهد حق الموافقة أو الرفض عن طريق التوقيع الالكتروني و ذلك باستخدام الإيميل دون الحاجة إلى الأوراق.

و أكد م.بوحمدي أن استخدام مثل هذه التقنية يساعد بسرعة انجاز المعاملات داخل المعهد و القضاء على الآثار السلبية الناتجة عن نفايات الورق و هو الدور البيئي الذي يجب أن تساهم به مؤسسات الدولة بالإضافة إلى وصول كافة المتدربين و الإداريين للمستوى الاحترافي في التعامل مع المراسلات الالكترونية.

الدبوس يتفقد مشاريع صندوق التنمية في الضاحية الجنوبية بلبنان

بيروت – «كونا»: تفقد ممثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في لبنان المهندس نواف الدبوس المشاريع التي ينفذها الصندوق في الضاحية الجنوبية في بيروت. وقال الدبوس في تصريح لـ «كونا» ان الزيارة تأتي في اطار متابعة سير العمل والتنسيق حرصا من الصندوق الكويتي على تنفيذ هذه المشاريع على اكمل وجه من اجل خدمة المواطن اللبناني في مختلف المناطق اللبنانية. وجدد تأكيده ان مشاركة دولة الكويت بمسيرة التنمية في لبنان نابعة من ايمان راسخ بعمق العلاقة الاخوية بين البلدين الشقيقين لافتا الى ان الدعم يساهم في تحسين هذه القطاعات الحيوية في مختلف المناطق اللبنانية.

ونقل الدبوس شكر وامتنان القيادة السياسية والشعب اللبناني من مختلف اطيافه للكويت اميرا وحكومة وشعبا على دعمهم المستمر للبنان.

يذكر ان الصندوق الكويتي يقوم بتنفيذ عدة مشاريع انمائية وخدماتية في الضاحية الجنوبية لدفع عجلة التنمية منها انشاء مدارس ومراكز صحية ومركز للطوارئ وقاعة رياضية اضافة الى مشاريع تأهيل الطرقات وانارة ومشاريع الصرف الصحي.

خلال زيارته لمقر جمعية الصحافيين

يالتشن يشيد بمستوى العلاقات التركية - الكويتية في مختلف المجالات

قام السفير التركي لدى الكويت أوميت يالتشن بزيارة لمقر جمعية الصحافيين الكويتية حيث إلتقى برئيس الجمعية احمد يوسف بهبهاني وأمين السر فيصل القناعي وأمين الصندوق عدنان الراشد وأعضاء مجلس الإدارة فاطمة حسين وعبدالحميد الدعاس وجاسم كمال ودهيران أبا الخيل.

وقد تم خلال اللقاء استعراض الأوضاع السياسية التي تمر بها المنطقة وكذلك بحث أوجه التعاون بين تركيا والكويت في المجال الصحافي والإعلامي وتم الاتفاق على ترتيب زيارة لوفد من الصحافيين الكويتيين لتركيا خلال العام المقبل.

وقد أشاد السفير التركي بمستوى العلاقات التركية الكويتية في مختلف المجالات وقال بأن عدد السياح الكويتيين الذين زاروا تركيا هذا العام كان كبيرا متمنيا الاستفادة من التسهيلات العقارية المتاحة الآن أمام الكويتيين.

تتمات

الأمير: لن أتردد

العديد من دول المنطقة وانعكاساتها وآثارها التي تستوجب اتخاذ كل وسائل الحيطة واليقظة والعمل على تماسكنا وتعاضدنا وتقوية لحمتنا

الوطنية وكذلك الثقة بقدرته على تركيز كل الجهود والطاقات نحو مجالات البناء والإنجاز وإعلاء لمصلحة كويتنا الغالية ومكانتها.

وكان سموه قد ترأس بعد ظهر امس في قصر السيف اجتماعا لمجلس الوزراء حضره سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ونائب وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ علي جراح الجراح.

وبعد الاجتماع صرح وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله بأن حضرة صاحب السمو الأمير تحدث في هذا الاجتماع حول مختلف المستجدات والتطورات المحلية في ضوء الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية في العشرين من سبتمبر الماضي بشأن الطعن الذي تقدمت به الحكومة للمحكمة الدستورية في القانون رقم 42 لسنة 2006 في شأن تحديد الدوائر الانتخابية وما أعقبه من صدور مرسوم بحل مجلس الأمة 2009.

وأضاف ان سموه تطرق ايضا الى مجمل الأوضاع في البلاد خلال الفترة الماضية وما تشهده من أمور تسيء الى مكانة الكويت وسمعتها وإمكاناتها ومقوماتها المختلفة وما يفترض أن تكون عليه داعيا سموه إلى امعان النظر في ما آلت إليه أوضاعنا وما تقتضيه من وقفة تأمل لتصحيح الكثير من الأمور وإعادتها إلى جادة الصواب.

كذلك دعا سموه إلى ضرورة إعادة النظر في آلية إعداد المشاريع واتخاذها واختصار الدورة المستندية مؤكدا على الالتفات إلى ما يمس هموم المواطنين ومصالحهم والعمل على توفير ما يحتاجونه من خدمات في مختلف المجالات والميادين وكل ما من شأنه تخفيف أعباء الحياة عليهم ومن بينها ما يتصل بتأمين السكن للمواطنين حيث وجه سموه الجهات المعنية بسرعة توفير القسائم السكنية وتأمين بناها التحتية وخدماتها كأولوية ملحة باعتبار السكن أحد أهم مقومات الاستقرار للأسرة الكويتية.

وأشار حضرة صاحب السمو الى أهمية العمل على إنجاز عدد من مشروعات القوانين التي من شأنها تحقيق نقلة نوعية في العمل الحكومي وتجاوز العوائق التي تعرقل تحقيق الإنجازات المأمولة التي ينتظرها المواطنون ومن بينها الإسراع بإنجاز مشروع قانون متكامل يستهدف إيجاد الوسائل العملية الكفيلة بمكافحة الفساد والكشف عن الذمة المالية وكذلك مشروع بقانون بإنشاء اللجنة الوطنية لتنظيم الانتخابات والحملات الانتخابية بما يعزز نزاهة عملية الانتخاب ومشروع قانون نبذ الكراهية وصيانة الوحدة الوطنية وتجريم كل عمل يمثل المساس بوحدة الكويتيين وتلاحمهم المعهود.

وقد عبر سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وسمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء والوزراء عن عظيم التقدير والاعتزاز لما لمسوه من مشاعر أبوية كريمة تتسم بروح المسؤولية العظيمة تجاه وطن وشعب مثمنين توجيهاته السامية ومؤكدين ثقتهم العالية بحكمة سموه وحرصه على كل ما يحقق الخير والمصلحة للكويت وأهلها الأوفياء، معربين عن التزامهم الكامل بالعمل بكل جدية لترجمة توجيهاته ونصائحه السديدة سائلين المولى العزيز أن يمده بموفور الصحة والعمر المديد وأن يسدد على طريق الخير خطاه بعونه وتوفيقه.

مراسيم الضرورة:

مؤكدا انها تتوافق مع ما يبذلونه من جهود مخلصة في اداء مسؤولياتهم وواجباتهم. كما أعرب عن امله بأن «تسهم هذه العلاوة بقيمتها المعنوية في أن يبذل من شملتهم العلاوة مزيدا من الجهود التي تصب في مصلحة التطوير والانجاز وخدمة الكويت».

الخرافي: خطاب

وقال الخرافي في مؤتمر صحافي عقب افتتاح مؤتمر «الحوار الوطني أسس اذا كنا نؤمن بالدستور والحق الدستوري لسمو الامير فعلينا ان نعي انه اكثرنا حرصا على الكويت» مشيرا الى انه متى ما رأى سمو الامير ضرورة تعديل القانون فانه «اي الخرافي» سيكون اول من يطيع هذا الامر به ويعمل من اجله.

واوضح الخرافي انه من حق بعض القوى السياسية مقاطعة الانتخابات لكنه دعا إلى الايترتب على هذه «المقاطعة» مضرة للكويت واهلها وزيادة الفتنة والانشقاق، منبها إلى أن جميع الاجراءات التي تمت مؤخرا هي دستورية ويجب ان تحترم، واذا ماكان هناك وجهتا نظر فيجب ان يحسم بينهما في المجلس المقبل.

واكد ان للملف السياسي تأثيراً كبيراً على الوضع الاقتصادي، مدللا على ذلك بالأمر السامي باتخاذ الاجراءات اللازمة لدفع عجلة الاقتصاد، قائلا انا متفائل بالمستقبل ولا أزال وسأظل كذلك.. «لان هذه الديرة ديرتي وليس لي غيرها».

واكد في كلمته الافتتاحية أن لحمتنا الوطنية هي خارطة طريقنا التي نهتدي بها في كل المنعطفات الحرجة، مؤكدا أن التجربة الديمقراطية الكويتية تقف بثبات وإن تعثرت لبعض الوقت فإنها ظلت ثابتة وصامدة.

وشدد على أن التوتر السياسي وخطاب الكراهية والفرقة المجتمعية تعتبر سلوكا دخيلا على مجتمعنا الذي عرف التكاتف والتراحم عبر تاريخه، مبينا أن الحوار الوطني ليس مجرد شعارات نرددها على الملأ بقدر ما هو عمل وطني يلامس الاحتياجات الرئيسية للوطن والمواطن.

ونبه الخرافي إلى أن الحوار الهادف يجب ان يكون في اطار من الاحترام المتبادل البعيد عن الاساءة لكرامات الناس والتشكيك في الذمم والولاءات، لافتا إلى أن التصنيفات بمختلف أشكالها القبلية والطائفية والعائلية والسياسية تحول الحوار إلى أشبه ما يكون بحوار الطرشان.

وأوضح أن هناك من يريد ان يفشل الحوار قبل ان نتحاور لان له في ذلك مصالح آنية تقلب على مصالح المواطنين؟ وأضاف متسائلا هل بالفعل لدى جميع الاطراف الفاعلة في العمل السياسي مصلحة وطنية في الحوار الوطني؟.

ودعا الخرافي إلى نبذ خطاب الكراهية بين ابناء الوطن الواحد اذ انه من المحزن حقا ان يصل الخطاب السياسي في الكويت الى المستوى الذي نراه اليوم معربا عن خشيته من ان يؤدي الى زرع بذور الكراهية في نفوس المواطنين ويجعلنا في دائرة مغلقة من الاحباط واليأس.

وبين الخرافي أن قضية البدون تسير في الاتجاه الصحيح وبالتالي من يستحق الجنسية سيحصل عليها ومن لا يستحقها لن يحصل عليها لذلك اتمنى معالجة النواحي الانسانية بسرعة والا يضر من يستحق بممارسات من لايستحق.

بدوره، أكد عبدالوهاب الوزان ان الوحدة الوطنية تبنى على محاور الدستور، ناهيك عن العادات والتقاليد والموروث الاجتماع، مستدركا لكن، بكل أسف لم نحسن تطبيق الدستور وتنكرنا لما تركه الآباء والأجداد.

وشدد الوزان على أن الكويت ليست بمعزل عن ارهاصات الاحداث والتحولات الاقليمية في الوطن العربي، ولايمكن القطع بأنها لاتتأثر بهذه التغيرات السياسية والاجتماعية.

أما النائب والوزير السابق عبدالوهاب الهارون فأكد أنه لا بد من التنازل من جميع الإطراف والجلوس على طاولة الحوار من اجل الاصلاح ووحدة الوطن، موضحا ان الدستور وضع قواعد للمشرع باقرار بعض القوانين المهمة والتي يأتي على رأسها قانون تنظيم الاحزاب السياسية.

وقال الهارون: الخطة التنموية وثيقة وطنية للجميع وهي الركيزة الإساسية لحل كل الاشكالات والاخفاقات السياسية والاقتصادية المزمنة، لافتا الى ان الحكومات المتعاقبة تحاول الابتعاد عن تقديم خطة او يأتي تقديمها متأخرا حتى يرفضها المجلس وتهرب، وفي برلمان 2012 وللاسف حصل العكس المجلس هو من رفض الخطة واعطاء الحكومة فرصة العمل دون رقابة.

من ناحيته قال النائب السابق مبارك الدويلة ان الساحة السياسية تعيش حالة من الفوضى انعكست آثارها على الشعب كما أن حل مجلس الأمة مرتين كان له التأثير البالغ على الفوضى التي تعيشها الساحة السياسية.

وشدد الدويلة على أن تنظيم العمل السياسي من خلال الأحزاب بات مطلبا ضروريا فهو البداية الصحيحة لتصحيح المسار، مؤكدا أن القول بأن الشعب الكويتي غير مهيأ لهذا الأمر فإن هذا القول هو بمثابة قضية أخرى تحتاج للتحضير ولايوجد فيها اي مشكلة إطلاقا.

من جهته قال النائب السابق عدنان عبدالصمد ان إنجاح لغة الحوار يعتمد على رأي جميع الاطياف في المجتمع الكويتي على أن تكون مقتنعة بهذا الحوار ودوره في تقريب وجهات النظر ولعل أبرز مايعزز هذا الاقتناع هو الثقة التي يجب أن تكون متبادلة بين الجميع بالإضافة إلى وجود مساحات مشتركة بين الأطراف المتحاورة.

وأضاف: الكل يدعي انه يحمي الدستور ويدافع عنه ولكن الكثير غير صادق فيما يقول بل أن الدستور أصبح وسيلة لتحقيق مصالحهم الشخصية وغير ذلك باتوا يدوسون في بطن الدستور.

من جهته قال النائب السابق مرزوق الغانم لابد أن نكون واضحين وصريحين لتشخيص الوضع السياسي في البلاد، قائلا اننا بتنا اليوم لانرى الحكومة تمثل سلطة فهناك اقطاب بالنظام يتصارعون سواء على منصب ولاية العهد او لأمور اخرى ومتخندقون وبينهم صراع شرس ويتحالفون مع تنظيمات سياسية بالمعارضة وفي نفس الوقت لانجد معارضة مشابهة للمعارضة السابقة.

واضاف الغانم: الان للاسف أصبح المتطرف يقود العاقل والاخير يحجم عن ابداء رأيه خوفاً من التجريح او التخوين وهذا هو واقع الحال السياسي بالبلاد شئنا ام أبينا.

ومن جهتها قالت النائبة السابقة معصومة المبارك ان التنمية في حالة الفوضى التي نعيشها متعدمة والبلد تسير على البركة من عام 1986.

وقالت ان «مفهوم حكم الاغلبية مع احترام مشاركة الاقلية وليس قمعها وما حصل في مجلس 2012 قمع للاقلية».

محاكمة النواب:

ووسط اجراءات أمنية مشددة، نظرت محكمة الجنايات برئاسة المستشار هاشم عبدالله بقضية اقتحام قاعة عبدالله السالم في مجلس الأمة بتاريخ 16 نوفمبر الماضي، والمتهم فيها نحو 68 مواطنا بينهم 9 نواب سابقين وهم: مسلم البراك ووليد الطبطبائي وفيصل المسلم وسالم النملان ومبارك الوعلان ومحمد الخليفة وجمعان الحربش وخالد الطاحوس وفلاح الصواغ ومحمد المطير، وذلك في القضية رقم 946 / 2011 مباحث العاصمة.

وكانت النيابة قد أسندت للمتهمين 11 تهمة من بينها 4 تهم صنفت على أنها جنائية تتعلق بالاقتحام نفسه، فيما احتوت التهم الأخرى استعمال القوة مع حرس المجلس للدخول عنوة اضافة الى مقاومة رجال الأمن، كما اتهمت النيابة المقتحمين بأنهم حرضوا رجال الأمن على التمرد وعصيان الأوامر.

من جانبه قال المحامي الحميدي السبيعي عضو الفريق القانوني المكلف بالدفاع عن المتهمين أن فريق الدفاع طلب من المحكمة أمس تأجيل النظر بقضية الاقتحام بسبب حضور متهمين لم يحضروا سابقا في جلسة 25 يونيو الماضي، وكذلك بسبب طلبات لن تتم المرافعات قبل تحقيقها.

«المواصلات»: إيقاف

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة المهندس سالم مثيب الأذينة.

وأضاف الحسيني ان الوزارة عملت على تنفيذ نظام القطع الآلي المبرمج منذ سنوات عدة «حيث كان له الاثر البالغ في حث المشتركين على تسديد المبالغ المالية المستحقة للوزارة وذلك عبر آلية معينة تعتمد على بث الرسائل التحذيرية قبل القطع في حال عدم سداد المشتركين.

وذكر في هذا الصدد ان السقف المالي المعتمد لادراج رقم الهاتف الى قائمة القطع المبرمج هو 50 دينارا كويتيا للهواتف المنزلية و100 دينار بالنسبة للهواتف التجارية مبينا ان الهواتف التي تم سلفا الاتفاق على تقسيط مبالغها المستحقة تقطع الخدمة عنها آليا عند التأخر في تسديد القسط الشهري المستحق.

وقال انه يتم قطع الخدمة الهاتفية عن المتأخرين عن سداد الاشتراكات السنوية لمدة ستة أشهر فاكثر لفئتي «منازل وتجاري» لغير الكويتيين وفئة «تجاري» بالنسبة للكويتيين.

وأشار الى انه يمكن للمشتركين تسديد فواتيرهم عبر موقع الوزارة الالكتروني أو موقع البوابة الإلكترونية الرسمية كما يمكنهم الاستعلام عن حساباتهم عبر الاتصال على الرقم «123».

«الشؤون» تبحث

والعمل الكويتية.

وأكد المعضادي في تصريح لـ«كونا» بعد لقائه سفير دولة الكويت لدى مصر الدكتور رشيد الحمد ورئيس القسم القنصلي بسفارة دولة الكويت في مصر مشعل السعيد ان الوزارة تولي «اهتماما بالغا» لهذه الفئة سواء في مصر او في الدول الأخرى «ونحن بصدد عقد اجتماعات مكثفة للجنة ودراسة مشاكل أبناء الكويتيين في الخارج من امهات غير كويتيات».

وقال ان الوفد اطلع على بعض الملفات الخاصة بحالات الأبناء التي وفرتها سفارة دولة الكويت في مصر «وقد وعد بالعمل على انهاء هذه المشاكل وتذليل الصعوبات التي تعيق الوصول الى الحلول الجذرية مع ضمان ايجاد جميع الوسائل والطرق الناجحة لضمان التواصل مع أبناء الكويتيين في الخارج من خلال السفارات واللجان المختصة بمتابعة أحوالهم».

وذكر المعضادي انه تم تكليف ناصر العمار كضابط اتصال بين اللجنة الخاصة بهذه الفئة ووزارة الخارجية الكويتية لضمان التواصل ومتابعة المواضيع المتعلقة بأبناء الكويتيين من امهات غير كويتيات سواء على المستوى المحلي أو الدولي مشيرا الى برنامج عمل الوفد يمتد الى متابعة قضايا بعض الحالات السابقة للوقوف على آخر التطورات المعيشية لكل حالة على حدة.

ورافق الوفد الذي يضم الى جانب المعضادي مدير ادارة الحضانة العائلية ناصر العمار ومن مكتب رعاية أبناء الكويتيين في الخارج خالد الشبو خلال لقائه مع السفير الحمد على تحديد آلية مثلى من شأنها طي العديد من الملفات العالقة لا سيما ما يتعلق بتوفير الثبوتيات اللازمة من مستندات لهذه الفئة من أبناء الكويتيين من امهات مصريات.

«الداخلية»: حلول

ان وجود شكوى دائمة من حدوث ازدحامات وعرقلة وربكة مرورية نتيجة محدودية المواقف المخصصة لانتظار مركبات اعضاء هيئة التدريس والطلبة ما سبب ازعاجا للجميع وصعوبة ايجاد مواقف مناسبة للانتظار.

واضاف ان هذا الامر تسبب في اضطرارهم للوقوف في الطرق والممرات وفوق الارصفة واغلاق فتحات الانعطاف للخلف واستغلال المسارات والاماكن غير المخصصة للانتظار الأمر الذي عرقل وحال دون وصول أجهزة الخدمات وفرق الطوارئ الى اماكنها وأداء مهامها.

واشار الزعابي الى ان الادارة العامة للمرور تلقت عدة كتب من ادارة الجامعة وشكاوى من اهالي وسكان المنطقة والمنازل القريبة من الجامعة وانزعاجهم من الازدحامات والاختناقات التي تؤدي الى تعطيل مصالحهم وعدم تمكنهم من التحرك من وإلى منازلهم ومطالبتهم بضرورة ايجاد حلول سريعة ومعالجة لهذا الوضع المتأزم.

واوضح ان الخلل يكمن في النواحي التنظيمية واعمال الحفر والانشاءات التي تجري حاليا داخل وخارج المنطقة المحيطة بمبنى ومرافق الجامعة خاصة مع عودة الطلاب للدراسة التي كان من المفترض انجازها خلال العطلة الصيفية ما يستوجب العمل والتنسيق بين كافة الجهات والأجهزة المعنية لإيجاد حلول عاجلة ومستقبلية لهذه الازدحامات مشيرا الى ان الوزارة تولي هذا الامر اهتماما خاصا لمعالجته.

وذكر ان أجهزة ورجال المرور يبذلون اقصى جهودهم لتنظيم حركة السير والحد من الازدحامات ومنع الوقوف العشوائي لمركبات الطلبة وعدم الانصياع لتعليمات وارشادات رجال المرور والعناد والامعان في الوقوف في الممنوع وترك مركباتهم متوقفة وخلق مشاكل وافتعال مشاجرات بين الطلاب يصعب من المشكلة. وقال ان الادارة العامة للمرور تقوم بالتنسيق مع ادارة الجامعة والأجهزة المعنية بالحفريات والانشاءات للتوصل الى حلول عاجلة وسريعة وتوفير مواقف بديلة أو مؤقته لحين انشاء مواقف دائمة متعددة الطوابق.

من جانبه أوضح مدير ادارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي مدير ادارة الاعلام الأمني بالانابة العقيد عادل الحشاش انه يتابع بشكل متواصل مشكلة الازدحامات داخل أروقة الجامعة منذ بدايتها لبحث الأسباب والتنسيق مع كافة الجهات المعنية التي اتخذت العديد من الاجراءات لمعالجة المشكلة.

واضاف انه على الرغم من حملات التوعية والارشاد المرورية التي تبذلها أجهزة الداخلية والعلاقات العامة و التوجية المعنوي والإعلام الأمني وأجهزة الأمن والسلامة بالجامعة الا أن بعض طلاب الجامعة المفترض فيهم الالتزام بقواعد وآداب المرور يأتون بهذه التصرفات.

الجامعة: القبول

في الجامعة للفصل الثاني أداء اختبارات القدرات الاكاديمية لكونهم غير مقيدين في جامعة الكويت حتى الآن.

وأضاف انه يحق للطلبة الكويتيين وأبناء الكويتيات فقط تعديل رغباتهم اذا حققوا المعدل المكافئ المطلوب والمعلن ضمن النسب الدنيا للقبول في الجامعة للفصل الثاني على ضوء تحديد موعد اختبارات القدرات الاكاديمية وإعلان نتائجها.

وذكر ان النسب الدنيا المعلنة هي التي ستطبق للفصل الثاني فعليا ويحق للطالب المقبول في الجامعة للفصل الاول «2013/2012» دفعة 2012 والمنسحب من الدراسة بالجامعة قبل تاريخ 18 الشهر الجاري التنافس على مقاعد الفصل الثاني في ضوء هذه النسب وفقا لآلية القبول التي ستعلن فيما بعد مبينا انه في هذه الحالة يحق له أداء اختبارات القدرات الاكاديمية.

وقال انه لا يحق للطالب المقبول في الجامعة للفصل الاول الحالي والمستمر في الدراسة التقدم بطلب تعديل قبوله في الفصل الثاني مشيرا الى أن آخر موعد للانسحاب من الفصل الدراسي الحالي هو بتاريخ 18 أكتوبر الجاري.